قطاع التأمين الجزائري بين ضعف الثقافة التأمينية ومتطلبات مرحلة التقشف خلال الفترة (1995–2016)

كريم بيشاري* لبوزي ريم**

الملخص: يواجه قطاع التأمين الجزائري تحديات عديدة على مختلف الأصعدة التي تحول دون تحقق أهداف الاصلاحات المتبناة من طرف الحكومة الجزائرية من أجل تفعيل هذا القطاع الهام بالنسبة للاقتصاد الوطني، كما زادت مرحلة التقشف من حدة التحديات التي يواجهها هذا القطاع خاصة أنه يعاني إلى جانب ذلك من ضعف الثقافة التأمينية لدى أفراده، لذا سنحاول من خلال هذا البحث التطرق لكافة العناصر المتعلقة بالثقافة والتحديات.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد، التأمين، الثقافة ، سياسة التقشف.

Abstract:

The Algerian insurance sector faces many challenges at various levels to achieve the goals of the reforms adopted by the Algerian government in order to activate this important sector for the national economy, as well as increased austerity stage of the challenges faced by this sector especially as he suffers from weak insurance culture to its members, so we will try, through this research, addressing all elements of culture and Challenges.

Key words: Economics, insurance, culture, Austerity policy.

Résumé:

Le secteur d'assurance algérien fait face à beaucoup de défis aux niveaux divers pour atteindre les buts des réformes adoptées par le gouvernement algérien pour activer ce secteur important pour l'économie nationale, aussi bien que l'étape d'austérité accrue des défis confrontés par ce secteur d'autant plus qu'il souffre de la culture d'assurance faible à ses membres, donc nous essayerons, par cette recherche, adressant tous les éléments de culture et des Défis.

Mots-clés: Économie, Culture, assurance, politique d'austérité.

* أستاذ محاضر ب جامعة البليدة 02.

** طالبة دكتوراه في اقتصاد التأمينات جامعة البليدة 02

المقدمة:

تمر الجزائر في الوقت الراهن بمرحلة التقشف لمواجهة تدني أسعار البترول وارتفاع فاتورة استيرادها وضعف الانتاج المحلي، وعدم الاستفادة من فترة البحوحة المالية التي عرفتها في السنوات السابقة مضيعة فرصة من ذهب لتفعيل وتنويع القطاعات الاقتصادية، في حين يبقى قطاع التأمين الجزائري باعتباره حلقة هامة بالنسبة للاقتصاد الوطني، يواجه عدة تحديات أهمها ضعف الثقافة التأمينية لدى أفراده، كما تزيد سياسة التقشف المتبناة من حدة هذه التحديات كما تحول دون تحقق أهداف الاصلاحات، بناءا على هذا الوصف نرغب في طرح ودراسة الاشكالية التالية:

ما هو واقع قطاع التأمين الجزائري في ظل ضعف الثقافة التأمينية ومتطلبات مرحلة التقشف؟

وللإجابة على هذه الاشكالية افترضنا الإجابتين الأوليتين التاليتين:

-يحقق قطاع التأمين الجزائري نتائج هامة بمعالجة مشكلة ضعف الثقافة التأمينية لدى أفرده؛

-تشكل مرحلة التقشف تحدي أكبر أمام شركات التأمين الجزائرية لتحقيق تطور هذا النشاط.

ومن أجل تحقيق البحث على أرض الواقع قمنا بتقسيمه للمحاور الثالث التالية:

- المحور الأول: مدخل إلى الثقافة التأمينية
- المحور الثاني: تحديات قطاع التأمين الجزائري في ظل مرحلة التقشف
- المحور الثالث: واقع قطاع التأمين الجزائري

المحور الأول: مدخل إلى الثقافة التأمينية

تعتبر الثقافة كمفهوم غير واضح بالنسبة للكثيرين لذا سنحاول التطرق لمفهومها وخصائصها.

أولا: مفهوم الثقافة التأمينية

تشكل الثقافة التأمينية هدفا هاما لتطور صناعة التأمين لذا سنتطرق لمفهومها.

1)تعريف الثقافة بصفة عامة: الثقافة كلمة عريقة في اللغة العربية أصلا وتعني صقل النفس والمنطق والفطنة وأصلها ثقف ثقفاً وثقافة، بمعنى صار حذقا خفيفا فطنا وثقفه تثقيفا أي سواه وتثقيف الرمح بمعنى تسويته وتقويمه.[1] واستعمل مصطلح الثقافة في العصر الحديث للدلالة على

الرقي الفكري والأدبي والاجتماعي للأفراد والجماعات، والثقافة ليست مجموعة من الأفكار فحسب بل هي نظرية في السلوك بما يرسم طريق الحياة إجمالا وبما يتمثل فيه الطابع العام الذي ينطبع عليه شعب من الشعوب، وهي الوجوه المميزة لمقومات الأمة التي تتميز عن غيرها من الجماعات بالعقائد والقيم واللغة والمبادئ والمقدسات والقوانين والتجارب.[2]

كما أن هناك تعاريف أخرى تتناول الثقافة نختار منها تعريف C.Kluckhon و A.L.Korlber حيث عرفا الثقافة بأنها:" مجموع ما أنتجه البشر في اجتماعهم كما أنها القوة هائلة تؤثر في البشرية جمعاء أفراد وجماعات على المستوى الفردي والاجتماعي."[3]

من خلال هذه التعاريف نستطيع القول بأن الثقافة تعبر عن مجموعة الخصائص والعادات التي تميز مجتمع عن غيره من الشعوب وتكسبه هويته وتحكم في سلوكيات أفراده في حياتهم اليومية.

2) تعريف الثقافة التأمينية: من الصعب إيجاد مفهوم محدد للثقافة التأمينية خاصة وأنها تعبر عن العديد من الخصائص التي تجتمع وتختلف من مجتمع لأخر وتكون سببا في تغير نظرته للعديد من المواضيع والقضايا التي يعد التأمين إحداها، بحيث يشكل أحد المواضيع الحساسة التي تتصادم معها ثقافة المجتمعات المسلمة، فهي تعبر عن مدى معرفة الفرد بأهمية التأمين وقدرة خدماته على حمايته من الأخطار المختلفة بالشكل الذي يشجعه على اقتناءها والاقتناع بأدوار شركات التأمين في عملية إدارة المخاطر، لذا تعرف الثقافة التأمينية على أنها: "الدراية الجيدة بكل ما يتعلق بمجال التأمينات فكرا وممارسة" أي لا يكفي فقط الوعي بأهمية التأمين كوسيلة لإدارة المخاطر وإنما يجب ممارسة التأمين حقيقة من خلال اقتناء هذه الخدمات والاستفادة منها.[4]

كما يمكن تعريفها بأنها: " الإدراك الكامل للأخطار المحيطة بحياة الإنسان وممتلكاته والاقتناع بضرورة مواجهة هذه الاخطار والفهم بأن التأمين هو أنسب وسيلة، لذلك يجب أن يتحمل تكلفة عاجلة بدلا من مواجهة خطر لا يعرف حدوده أو مداه واقتناعه بأن يتم من خلال نظام تعاوني يفيد الفرد والمجتمع".[5] وعليه فإن الثقافة التأمينية هي قدرة الانسان على فهم مدى أهمية التأمين والاستعانة به لمواجهة الأضرار والخسائر المحتملة مستقبلا غير أن هذا الفهم يجب أن يقترن بالممارسة أي شراء أقساط التأمين.

ثانيا: خصائص الثقافة:

سنحاول من خلال هذا الجزء التطرق لخصائص الثقافة بصفة عامة والثقافة الإسلامية.

1)خصائص الثقافة (بصفة عامة): تتمثل خصائص الثقافة في النقاط التالية:

1–1)الثقافة ذات خاصية مادية ومعنوية معا: ثقافة المجتمع تحدد نمط وأسلوب الحياة في هذا المجتمع والعناصر المادية هي عبارة عن تلك العناصر التي أتت نتيجة للجهد الإنساني العقلي والفكري، وفي نفس الوقت لا تكتسب الثقافة معناها إلا بما يحيطها من معاني وأفكار وعادات هذا فضلا عن أن العناصر المادية تؤثر بدورها في مفاهيم الأفراد وقيمتهم واتجاهاتهم وعلاقاتهم.

1– 2)الثقافة ظاهرة إنسانية: بمعنى أن الإنسان وحده هو الذي ينفرد بخاصية الثقافة والتفرد بهذه الظاهرة وصنعها والحفاظ عليها، فالإنسان يتعلم قدرا من السلوك يفوق بكثير القدر الذي يتعلمه أي كائن أخر، مثل الإنسان الذي طور أساليب حياته وعيشه كتطويره لطرق بناء المساكن والألبسة والإنتاج واخترع العديد من الوسائل لتسهيل حياته اليومية.

1–3)الثقافة تكتسب بالتعلم: فللإنسان قدرا من سلوكه يفوق بكثير ذلك القدر الذي يتعلمه أي كائن أخر، فمنذ ولادته يبدأ المجتمع الذي يعيش فيه باكتساب الكثير من السمات الثقافية المميزة له، من خلال روافد التنشئة المختلفة كالأسرة والمدرسة والمجتمع، وعمليات التعلم لا تتم بشكل منظم كتلك التي تحدث في قاعات الدرس ولكنها تتم من خلال مواقف الحياة اليومية والتي يؤدي فيها أفراد الجماعة من الراشدين بعض أنماط السلوك المفضل والذي تقره الجماعة ويتعلمه كل أفرادها.[6]

1–4)الثقافة تجريد للسلوك: معنى ذلك أننا لا يستطيع ملاحظة الثقافة بشكل مباشر ولكنه نلاحظ أفعال الناس وتصرفاتهم وكذلك الأساليب التي يستخدمونها في صناعة منتجاتهم المادية، ثم يعمل على تحليلها ودراستها وصولا منها إلى ثقافة المجتمع.

1–5)الثقافة أداة للتكيف: تحقق الثقافة قدرا من التكيف وذلك من خلال ما تقدمه من نماذج سلوكية تجعل الأفراد الأكثر توافقا مع الجماعة التي يعيشون فيها، بمعنى أن الثقافة تساعد

الكائنات على التأقلم مع المتغيرات الثقافية من منطقة ومن مجتمع لأخر على عكس باقي الكائنات التي تعيش فطريا وعدم تمكنها من تطوير ثقافتها قد يسبب عجزها في الاستمرار.

1–6)تضمن الثقافة نمطا مثاليا للسلوك ونمطا واقعيا: يستخدم مفهوم النمط للإشارة إلى أسلوب معين من أساليب السلوك الذي يمثل جزءا من ثقافة معينة.[7]

1–7)الثقافة مستمرة: وهي خاصية تابعة ومتصلة بالتراث الاجتماعي الذي يرثه أعضاء المجتمع عبر الأجيال السابقة وأن السمات الثقافية لها قدرة هائلة على الانتقال عبر الزمن بل الكثير منها وخاصة التقاليد والعادات تحتفظ بكيانها لعدة أجيال حتى زوال السبب الذي أدى إلى ظهورها.

1–8)الثقافة معقدة: الثقافة مفهوم معقد إلى أبعد حدود وذلك نظرا لاشتمالها على عدد كبير جدا من الملامح والعناصر لذا يرجع التعقيد إلى تراكم التراث الاجتماعي عبر عصور طويلة من الزمن وإلى استعارة كثير من السمات الثقافية من خارج المجتمع نفسه. كما أن تعقيد الثقافة يعني في الحقيقة أن الفرد لا يستطيع اكتساب جميع عناصرها السائدة في المجتمع الذي ينتمي إليه.

1–9)الثقافة ذات خاصية الانتشار: للثقافة القدرة على الانتشار والانتقال من مجتمع لأخر عبر الحدود السياسية فلا تمنعها الحدود الجغرافية حيث نجد تشابها في السمات الثقافية لدى الكثير من المجتمعات المتباعدة جغرافيا وتختلف في تشكيلاتها السياسية واللغوية.[8]

1–10)الثقافة تشارك: يعتبر قبول نفس المعتقد والعادة بواسطة نسبة كبيرة من أفراد المجتمع الواحد شرطا أساسيا لاعتبارها جزءا من ثقافة المجتمع.[9]

2)خصائص الثقافة الإسلامية: تتسم الثقافة الإسلامية بسمتين أساسيتين متمثلتين في:

2–1)سمة الثبوت: فيما يتعلق بالمصادر القطعية وما جاءت به من عقائد وتشريعات وقيم.

2–2)سمة التغيير: فيما يتعلق باجتهادات المسلمين وإبداعاتهم القابلة للصواب والخطأ.

وبالتالي الاختلاف في الجانب القطعي في الثقافة العربية الاسلامية يتسم بما يتسم به الاسلام من خصائص بصفته دينا ومنهجا للحياة وتتجلى هذه الخصائص في العالمية، الشمول، الوسطية، الواقعية، الموضوعية، والتنوع في الوحدة وذلك لأن مصدر الثقافة الإسلامية في القرآن الكريم والسنة النبوية باعتبارهما المرجع الأساسي للمسلم في البحث عن الحقائق والوقائع والسلوك.[10]

من خلال هذه الخصائص نلاحظ بأن الثقافة مكتسبة قابلة للانتقال وبالتالي قابلة للتغير على النحو الذي يفيد المجتمع والاقتصاد، ولهذا يطلق بعض علماء الأنثروبولوجيا خاصية التغير على الثقافة ولابد من الاشارة هنا إلى أن التغير الثقافي ليس مجرد ميكانيكية أو تعويض مطلق لبعض أنماط والسمات الثقافية وإنما هو تهجين وتوليد بين سمات ثقافية مختلفة.[11] وعلى هذا الأساس يمكننا أن نؤثر في ثقافة الفرد التأمينية لتوجيهه نحو ما يفيد كل من المجتمع والاقتصاد وذلك بتغيير نظرته نحو التأمين بما يتناسب ومكونات ثقافته من ديانة وعادات.

ثالثا: الفرق بين الثقافة التأمينية والوعي التأميني

سنتطرق للفرق بين الثقافة التأمينية والوعي التأميني لمعرفة أيهما يؤثر على قطاع التأمين.

1) الاختلاف بين الوعي التأميني والثقافة التأمينية : لقد استخدم مصطلح الوعي على نطاق واسع ليدل على أي حالة عقلية فإن كان الفرد غاضبا مثلا ففي هذه الحالة لديه وعي، وبالرجوع إلى أصل كلمة الوعي (**consciousness**) في اللاتينية فنجدها أنها تعني أشياء معروفة بشكل مستمر، وقد اتسع المفهوم ليشمل المعرفة سواء التي يساهم بها الفرد بذاته أو المعرفة التامة وقد كان أول من تبنى هذه الكلمة في الانجليزية فرنسيس بيكون سنة 1610، لذا يعبر الوعي عن إدراك الفرد السليم لذاته ولواقعه والبيئة الخارجية من حوله بكل ما يدور فيها من أحداث وموضوعات وأراء واتجاهات، تؤثر فيه ويستجيب لها كعضو في الجماعة. [12] أما بالنسبة للوعي التأميني فهو:" الإدراك بأهمية التأمين وضرورته في إدارة المخاطر إلا أنه لا يرتقي إلى مستوى الثقافة التأمينية إلا بالممارسة"[13] لذا فإن الوعي التأميني يعبر عن:" مدى اقتناع الفرد وقبوله بسياسة التأمين كأسلوب لإدارة المخاطر التي يتعرض لها متى توافرت لديه القدرة على سداد التكلفة الخاصة بهذه السياسة" ويرتبط الوعي التأميني في أي مجتمع بمجموعة من العوامل أهمها المستوى الثقافي والمستوى المادي والمعتقدات الدينية لأفراد المجتمع هذا بالإضافة إلى أسعار التأمين وأسلوب تقديم الخدمات التأمينية من طرف شركات التأمين.[14]

أما الثقافة فتتمثل في مجموع الأفكار والعادات والتقاليد وحتى المبادئ الدينية التي تتحكم في سلوك الفرد الشرائي لمختلف السلع والخدمات، بمعنى أن الثقافة هي عبارة عن العلم بالشيء

وفهمه والقدرة على ممارسته في آن واحد، فإذا لم يمارس الفعل بالرغم من معرفة الشيء يعتبرا وعيا فقط، ومن خلال هذا نستنتج بأن الوعي بشيء لوحده غير كافي، فثقافة الفرد التأمينية تؤثر على نشاط التأمين ووجب أخذها بعين الاعتبار من طرف شركات التأمين عند صياغة استراتيجياتها التسويقية لإيجاد السبل الناجعة للتأثير في ثقافة المستهلك بالشكل الذي يجعله يمارس التأمين.

المحور الثاني: تحديات قطاع التأمين الجزائري في ظل سياسة التقشف

يواجه قطاع التأمين الكثير من التحديات التي سنحاول التطرق إليها بإيجاز.

1)التحديات الاجتماعية والإدارية: وتتمثل في النقاط التالية:

1-1)غياب الثقافة التأمينية: لدي الجمهور الجزائري الذي يتمسك بالعامل الديني في تجنب اقتناء خدمات التأمين؛[15]

1-2)التحديات الفنية والإدارية: يرتبط هذا الجانب بطبيعة صناعة التأمين حيث تعتمد شركات التأمين في نشاطها على جانبين مهمين الأول يعتمد على مدى إدارة العلاقة التعاقدية في عقد التأمين مما يتطلب توفر مهارات فنية وقانونية للقائم بها والثاني يتعلق بمجموعة الأعمال ذات الطابع الفني مما يتطلب خبرة كبيرة في التعامل مع المخاطر وتحليلها؛[16]

1-3)البعد الشديد عن مفاهيم الجودة الشاملة وغياب ثقافة الجودة: حيث تعتبر جودة المنتج أحد أهم بدائل استراتيجيات التنافس فتعرف جودة المنتج بأنها تعبر عن قدرة المنتج(السلعة أو خدمة) على الاستجابة لتوقعات العميل بصفة مستمرة؛

1-4)التحديات التسويقية لدى شركات التأمين: غياب الفلسفة الفكرية التسويقية في شركات التأمين والتي تنادي بأن نكون مع العميل دائما بالإضافة إلى غياب الأدوات الابتكارية في صناعة القرارات التسويقية واعتبار بحوث التسويق أمرا ترفيهيا وتكلفة غير مبررة ؛[17]

2) التحديات الاقتصادية: تتمثل في النقاط التالية المتعلقة بالوضع الاقتصادي للدولة وما يفرضه من تحديات أمام تطور قطاع التأمين.

2-1)ضعف القدرة الشرائية: يعاني المجتمع الجزائري من تحدي أخر متمثل في ضعف القدرة الشرائية الناتجة عن قلة الدخل لدي شريحة كبيرة من المجتمع التي تختار التخلي عن خدمات التأمين باعتبارها نفقات ثانوية ويمكن الاستغناء عنها؛

2-2)ضعف وقصور مجالات الاستثمار: وذلك راجع للغياب الكامل أو الجزئي للبورصات وأسواق المال أثر سلبيا على السياسات الاستثمارية لشركات التأمين وعلى عوائد استثماراتها الأمر الذي أدى إلى إحداث فجوة بين شركات التأمين المحلية والعالمية فنشاطها يواجه ظروف صعبة تعرقل تطوره فعلى مستوى الاقتصاد الكلي الذي يشهد انخفاض مستمر في قيمة العملة الوطنية (الدينار الجزائري) الذي يصحبه انخفاض الذمم المالية مما أدى إلى الزيادة في الانخفاض وزن التأمينات بالإضافة إلى عجز على التحكم في النشاطات الخفية (الموازية) المتزايدة باستمرار والمستعصية على التأمين جراء خوصصة القطاعات العمومية وحداثة الجهاز الجبائي؛ [18]

2-3)هيمنة شركات التأمين العمومية: استمرار هيمنة شركات التأمين العمومية على القطاع التأمين الجزائري حتى بعد الأمر 95/ 07 الذي ألغى احتكار الدولة للقطاع.[19]

2-4)تبيض الأموال من خلال شركات التأمين: تبيض الأموال أحد الجرائم المالية ذات الأثار المدمرة وتتم من خلال اختراق نقاط الضعف في النظم المالية، ومنتجات التأمين مثل أي منتج من المنتجات المالية وقد يؤدي استخدمها في عمليات غسيل الأموال[20] إلى فقدان الثقة في هذه الشركات وتضرر الاقتصاديات وكذا الأعوان الاقتصاديين؛

2-5)التأثير السلبي لظاهرة التضخم: يظهر تأثيرها بسبب ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع الغذائية والمنتجات الزراعية لاسيما واسعة الاستهلاك بالتالي تتأثر دالة الطلب على وثائق التأمينات(الانفاق الفردي) الذي يلقي بظلاله على مردودية القطاع ككل.[21]

3)التحديات الفنية: تتعلق بكيفية أداء نشاط التأمين سواء من طرف الشركات أو العامل البشري المستخدم في بيع خدمات التأمين بالإضافة إلى البعد الثقافي والاجتماعي للعولمة حيث أن المدخل الثقافي لتأصيل قضية العولمة هو المدخل الطبيعي باعتبار العولمة بالنسبة للمثقفين هي موقف من الهوية الثقافية قبل أن تكون هيمنة اقتصادية أو تبعية سياسية.[22]

4)التحديات التي تخلقها سياسة التقشف: إن الإسراف في الصرف الحكومي على العديد من الخدمات أوجد نمطا استهلاكيا لدى العديد من المواطنين لا يمكن تقبله مع الظروف التي تمر بها البلاد خاصة مع الانخفاض الحاد في أسعار النفط والعجز المتنامي في الميزانية العامة، في ظل تكرار الفوائض المالية سنة بعد سنة وتفويت فرصة تفعيل القطاعات الاقتصادية فبعد تأزم الوضع الاقتصادي، أصبحت الحكومة أمام خيار التقشف الذي هو ليس علاج اقتصادي لوضع يحتاج العلاج بل هو أحد المشتقات الفكرية لأيديولوجية المدرسة الكلاسيكية فحسبها فإن عدم التقشف يعني إنفاقا عاما أكبر وحكومات متضخمة،[23] وتعتبر كلمة التقشف من الكلمات الأكثر ترددا في هذا العقد فتمثل جملة من التدابير الرامية لخفض العجز من خلال برنامج حكومي ذو طابع اقتصادي مالي تقوم الدولة ومؤسساتها باتباع سياسة مالية تهدف إلى إحداث قدر من التوازن بين الانفاق العام للدولة وإيراداتها العامة، باتخاذ اجراءات معينة في هذا الاتجاه[24] وفي الغالب تتضمن هذه الاجراءات مزيج من زيادة الضرائب وخفض النفقات العامة حيث ترتفع الضرائب ،بينما على جانب الانفاق العام يتم خفض المعاشات العامة لموظفي الدولة.[25]وهذا جد خطير على شركات التأمين التي لا تستطيع الاستمرار في ظل ظروف مماثلة فإذا كان المستهلك غير قادر على الحصول على احتياجاته اليومية، وبالتالي تصبح خدمة التأمين أخر ما يفكر فيه.

المحور الثالث: واقع قطاع التأمين الجزائري خلال الفترة (1995–2016

سنحاول التعرض لنتائج قطاع التأمين الجزائري خلال الفترة المدروسة بغية التعرف على مدى نجاح الإصلاحات في ظل ضعف الثقافة التأمينية ومرحلة التقشف.

الجدول الرقم (01) : نتائج قطاع التأمين من خلال معدل الكثافة والاختراق خلال الفترة (1995–2012)
الوحدة (مليون دينار جزائري)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
إجمالي أقساط	13028	15068	15600	16027	17139	19489	21783	28985	31311
م/الكثافة دولادر للفر)	9.74	9.79	9,43	9.42	8.36	8.52	8.69	11.37	13.03
م/الاختراق	0.67	0.58	0.58	0.59	0,54	0.49	0.52	0.64	0.59
السنوات	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
إجمالي أقساط (مليون دج)	35758	41620	46474	53789	67884	77339	80660	87300	99900
معدل الكثافة (دولار للفرد)	15.12	16.58	16.84	22.5	31.0	32.0	32.8	33.0	34.3
معامل الاختراق	0.6	0.55	0.55	0.57	0.61	0.7	0.8	0,7	0.67

المصدر: طارق قندوز، تحليل القدرة التنافسية لقطاع التأمين الجزائري (دراسة على ضوء مؤشري الكثافة والإختراق لعينة من المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014/2013، ص 132.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الذي نتناول من خلاله أهم المؤشرات المعبرة عن قطاع التأمين الجزائري الذي لا يزال يواجه الكثير من التحديات التي تقف حاجزا أمام تحقق نتائج مناسبة له بالرغم من أن الفترة المعتمد عليها شهدت أهم الإصلاحات التي حاولت من خلالها الحكومة

النهوض به غير أنه في ظل كل تلك الجهود لم تتجاوز التغطية التأمينية مستوى 0,67% وبمعدل كثافة محدود جدا مقدر ب 34,3 دولار للفرد وهي نسبة ضئيلة جدا.

الجدول رقم (02): تطور رقم الأعمال حسب فروع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2007-2014)

فروع التأمين	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
السيارات	25540	29566	35337	39645	43552	52466	60922	63879
الممتلكات	19403	25641	28533	26507	28909	32055	36470	41834
النقل	5128	5761	6185	6093	5708	5333	5436	6497
الأخطار الفلاحية	520	717	1044	1237	1626	2247	2786	3269
الأشخاص	3547	5430	5760	7180	7044	7499	8916	8976
تأمين القروض	723	895	820	422	489	582	873	1017
الإجمالي	53861	68009	77678	81082	87329	100182	115107	125472

المصدر: التقرير السنوي للمجلس الوطني للتأمينات، 2014، ص04.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الذي تناولنا من خلاله تطور رقم الأعمال لفروع التأمينات في الجزائر خلال الفترة (2007-2014) وعليه لاحظنا بأن هناك تطور في رقم الأعمال لمختلف فروع التأمين ويرجع ذلك إلى سببين رئيسيين وهما زيادة المنافسة التي أجبرت شركات التأمين على زيادة بذل الجهود التسويقية لجذب المواطنين، بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي الذي عايشته الجزائر خلال الفترة من بحبوحة مالية ساهمت في التوسع في منع الائتمان كالقروض الاستهلاكية بالإضافة إلى عامل أخر هام وهو إضفاء صيغة الإجبار على الكثير من أنواع التأمينات كتأمين الممتلكات بعد الكوارث الطبيعية التي شهدتها الجزائر.

الجدول رقم (03): تطور انتاج التأمين في الجزائر حسب الفروع لسنتي (2016/2015)

فروع التأمين	2015		2016		التطور	
	رقم الأعمال	حصة السوقية	رقم الأعمال	حصة السوقية	للقيمة	النسبة
الأضرار	118723854273	90,5	119439701545	89,2	715847272	%0,6
الأشخاص	10320078844	7,9	11533310307	8,6	1213231463	%11,8
السوق المباشر	129043933116	98,4	130973011851	97,8	1929078734	%1,5
القبول الدولي	2133463250	1,6	2883548713	2,2	750085463	%35,2
إجمالي السوق	131177396367	100	133856560565	100	2678164198	%2,0

المصدر: التقرير السنوي للمجلس الوطني للتأمينات، 2016، ص02.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الذي يعبر عن تطور رقم الأعمال والحصة السوقية للتأمينات في الجزائر خلال سنتي 2015 و2016 بأن هناك ارتفاع في رقم الأعمال لتأمينات الأضرار إلى أكثر من 119,4مليار دج فحسب تقرير المجلس الوطني للتأمينات وبتحليل تأمينات الأضرار هناك انخفاض في التأمين على السيارات بنسبة 1,4% سنة 2016 بما يعادل 65,3 مليار دج مقارنة بسنة 2015 في حين هناك ارتفاع في التأمين ضد الحرائق والحوادث بما يعادل 42,5 مليار دج مقارنة بسنة 2015 ليشهد تأمين النقل ارتفاعا بنسبة 21,3% في حين أن تأمين الأخطار الفلاحية شهد انخفاض بنسبة 10,3% ليتم تسجيل ارتفاع في تأمينات القروض بنسبة 23,9%، أما بالنسبة لتأمينات الأشخاص فهي تشهد ارتفاع في رقم الأعمال ولكن بنسبة ضئيلة تعادل 0,7% مقارنة بسنة 2015.

الجدول رقم (04): تطور حجم أقساط التأمين في السوق العالمي خلال الفترة (2012–2015)

البيان	2012	الرتبة العالمية	2013	الرتبة العالمية	2014	الرتبة العالمية	2015	الرتبة العالمية
و.م.أ	27,55	1	27,1	1	26,8	1	28,9	1
اليابان	14,18	2	11,4	2	10,04	2	9,88	2
بريطانيا	6,75	3	7,1	3	7,35	3	7,03	4
الصين	5,32	4	5,99	4	6,87	4	8,49	3
فرنسا	5,26	5	5,49	5	5,66	5	5,06	5
جنوب افريقيا	1,19	17	1,17	18	1,03	18	1,01	18
الإمارات	0,16	44	0,17	44	0,19	42	0,22	39
السعودية	0,12	46	0,14	45	0,17	43	0,22	40
المغرب	0,06	53	0,07	53	0,07	52	0,07	51
مصر	0,04	59	0,04	59	0,04	60	0,05	60
الجزائر	0,03	67	0,03	67	0,03	64	0,03	69
تونس	0,02	77	0,02	78	0,02	80	0,02	80
إجمالي الأقساط	4612 614	-	46409 41	-	4778 248	-	4553 3785	-

المصدر: Swiss reinsurance company, world insurance

Sigma N° 03/2014, P43- Sigma N° 04/2015, P47- Sigma N°03/2016, P48

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن السوق التأمين العالمي يبين تماما وضعية قطاعات التأمين العربية التي تعد الجزائر إحداها بحيث لم تستطع الدول العربية حتى الوصول إلى 1% من إجمالي الأقساط العالمية التي وصلت 45537885 مليون دولار سنة2015 والجزائر لم تخرج عن باقي الدول العربية حيث تحتل المرتبة العاشرة عربيا والمرتبة السادسة افريقيا، فنلاحظ بأن هناك تراجع لقطاع التأمين الجزائري فبعد أن حافظ على المرتبة67 خلال 2012 و2013 ليتقدم أكثر خلال 2014 للرتبة 64، نلاحظ بأن في سنة 2015 كان هناك تراجع كبير ليحتل المرتبة 69

عالميا، بسبب مرحلة التقشف التي زادت من حدة التحديات كما صعبت على قطاع التأمين الجزائري على الحفاظ على ترتيبه العالمي والعربي وكذا الافريقي .

الخلاصة

خلصنا من خلال هذا البحث إلى أن الجزائر حاولت إصلاح قطاعها التأميني بتبنيها لجملة من القوانين الاصلاحية دون تحقق نتائج مناسبة، وذلك راجع للمشكل الأساسي وهو ضعف الثقافة التأمينية لدى الفرد الجزائري، بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي الراهن الذي لا يمكن الأفراد من اللجوء لشركات التأمين، ولعل النتائج التي حققها قطاع التأمين الجزائري خلال الفترة المدروسة توضح تماما وضعية قطاع التأمين الجزائري الذي لم يستجب للإصلاحات المتبناة وهذا بسبب قلة إقبال الأفراد على خدمات التأمين إلا تحت الإجبار، ومن أهم النتائج المسجلة ما يلي:

-صنفت الجزائر في المرتبة 69 عالميا سنة 2015 بعد تقدمها في سنة 2014 إلى المرتبة 64 بسبب الظروف الاقتصادية التي مرت بها الجزائر وتبنيها لسياسة التقشف؛

-كما احتلت الجزائر المرتبة العاشرة عربيا سنة 2015 بعد أن كانت في المرتبة 11سنتي 2012 و2013 ولكن هذا التقدم لا يعبر عن تطور نشاط التأمين في الجزائر وذلك لأنها تراجعت في الترتيب العالمي ولكن بسبب الظروف التي تعيشها الكثير من الدول العربية؛

-احتلت الجزائر المرتبة السادسة افريقيا سنة 2015 بعد جنوب افريقيا ومصر والمغرب.

ومن أهم أسباب ضعف الثقافة التأمينية في الدول العربية ما يلي:

–عدم وضوح الحكم الشرعي للخدمات التأمينية المتاحة، وعدم ارتياح الأفراد من اقتناءها؛

–مساهمة شركات التأمين في هذا الإشكال ببعض الممارسات السلبية في حق المؤمنين عليهم وعدم ابتكار خدمات ذات جودة قادرة على جذب وإقناع المستهلك الجزائري بالإضافة إلى عدم الاهتمام بوظيفة التسويق بالشكل الذي يساهم في إقناع المستهلكين بخدمات التأمين؛

–كما يعتبر الدخل الضعيف لغالبية المجتمع الجزائري عائقا هاما لا يمكن الفرد من اللجوء للتأمين إلا إذا كان مجبرا مثل حالة التأمين الإلزامي للسيارات والمسؤولية المدنية؛

–تشكل مرحلة التقشف تحديا أكبر أمام شركات التأمين بالإضافة إلى عجز الفرد الجزائري عن استيعاب هذه الخدمات من الناحية المالية، فصاحب الدخل البسيط لا يمكنه التفكير في التأمين لتزيد متطلبات سياسة التقشف من الفجوة بين الفرد الجزائري وشركة التأمين.

التوصيات: نرغب في اقتراح بعض التوصيات الهامة من أجل ايجاد حلول لتحديات المدروسة:

–تتطلب مشكلة ضعف الثقافة التأمينية تكاثف كامل الجهود بين مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع من وزارة المالية ووزارة الثقافة ووزارة البحث العلمي لإيجاد مشروع متكامل والخروج بحلول قادرة على تحقيق التغييربالإضافة إلى عدم إهمال البحوث الجامعية والاستفادة منها؛

–ضرورة أخذ شركات التأمين الجزائرية مشكل ضعف الثقافة التأمينية بعين الاعتبار وذلك بالاعتماد على بحوث التسويق للإيجاد صيغ خدمات جديدة قادرة على اقناع المستهلكين؛

قائمة المراجع:

[1]عزام أبو الحمام، **الإعلام الثقافي جدليات وتحديات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 72.

[2]كمال رزيق، **التأمين التكافلي كحل لمشكلة غياب ثقافة التأمين في الوطن العربي بالرجوع إلى حالة الجزائر**، مداخلة مقدمة في إطار الندوة الدولية حول شركات التأمين التقليدي ومؤسسات التأمين التكافلي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس –سطيف–، الجزائر، 25-26/ 2011/04، ص 04.

[3]سامية حسن ساعاتي، **الثقافة والشخصية**، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1983، ص36.

[4]خالد براهمي، **واقع الثقافة التأمينية في الجزائر وسبل دعمها ولاية تبسة نموذجا**، ، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 02 لونيسي علي، الجزائر، العدد 11، جوان 2015، ص119.

[5]كمال رزيق، مرجع سبق ذكره، ص05.

[6]علي محمد المكاوى، **الأنثروبولوجيا وقضايا الإنسان المعاصر (مدخل اجتماعي وثقافي)**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية للنشر، القاهرة، مصر، 2007، ص99-100.

[7]علي محمد المكاوى، مرجع سبق ذكره، ص101–ص104.

[8]ايمان محمد الطائي، حسن حمود الفلاحي، **التكوين الاجتماعي والثقافي ودورهما في التنمية المستدامة**، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد الحادي عشر، 2006، ص17.

[9]عنابي بن عيسى، **سلوك المستهلك (عوامل التأثير البيئية)**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص116.

[10] عبد العزيز بن عثمان التويجري، **الثقافة العربية والثقافات الأخرى**، الطبعة الثانية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ايسيسكو، 2015، ص13.

[11]محمد حافظ ديات، **الثقافة والشخصية برنامج دراسة المجتمع**، مقرر اختياري، مركز التعليم المفتوح، جامعة بنها، مصر، بسنة، ص92.

[12]داليا محمد تيمور زكي، **الوعي السياحي والتنمية السياحية مفاهيم وقضايا**، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2008، ص102-103.

[13]خالد براهمي، مرجع سبق ذكره، ص 119.

[14]أسامة ربيع سليمان، **معوقات انتشار التجارة الإلكترونية في مجال تسويق وثائق التأمين في سوق التأمين المصري**، مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر الدولي العشرون حول صناعة الخدمات في الوطن العربي، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، 2004، ص21.

[15]فيصل بملولي، عفاف خويلد، **التأمين التكافلي الإسلامي كبديل للتأمين التجاري والتقليدي في الجزائر الواقع والأفاق**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية الواقع العملي وأفاق التطوير تجارب الدول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، 03-2012/12/04، ص14.

[16]كريم بيشاري، **التوجه التسويقي كمدخل لتطوير قطاع التأمينات في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2012/2011، ص203.

[17]عزة عبد السلام إبراهيم، **تسويق التأمين في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية**، مداخلة مقدمة في اطار الملتقى العربي الثاني الفرص والتحديات، الدوحة – قطر، 06-08/اكتوبر/ 2003، ص90- ص94.

[18]بتصرف، وليد صيفي، خالد بلجبل، **أثر السياسات الصناعية على صناعة التأمين في الجزائر للفترة 2005/1995**، مجلة مخبر مالية وبنوك وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر. ص343.

[19]فريد بلقوم، خليفة الحاج، **تطور سوق التأمين وآفاقه المستقبلية في الجزائر**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية الواقع العملي وأفاق التطوير تجارب الدول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، 03-2012/12/04، ص06.

[20]حجيلة قميري، **موقع التأمين من الأزمة المالية العالمية حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2014/2013، ص14.

[21]طارق قندوز، إبراهيم بلحيمر، **أداء سوق التأمين الجزائري بين مطرقة التضخم وسندان البطالة خلال الفترة2009/1995 تحليل الأثر من منظور مؤشري الكثافة والاختراق**، بحوث اقتصادية عربية، العددان 69-70، شتاء وربيع 2015، ص99.

[22]شريف بودري، لقمان معزوز، **الأبعاد التنموية للتأمين التكافلي زمن العولمة**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية الواقع العملي وأفاق التطوير تجارب الدول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، 03-2012/12/04، ص05.

[23]مارك بليث، ترجمة عبد الرحمان أياس، **التقشف تاريخ فكرة خاطئة**، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية صادرة عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، مارس 2016، ص10.

[24]كارلو كوتاريللي، **عصر التقشف**، مجلة التمويل والتنمية، مجلة فصلية يصدرها صندوق النقد الدولي، يونيو2012، ص52.

[25]إبراهيم الغيطاني، **سياسة التقشف في مصر مبررات التطبيق وضوابط النجاح**، المركز المصري للدراسات والمعلومات للنشر ، القاهرة، مصر، ديسمبر2012، ص04-05 .

-Swiss reinsurance company, world insurance, sigma 2014-2015-2016 .